مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟ *

د. بطاطاش أحمد،
مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية،
كليّة الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة بجاية، 06000 بجاية، الجزائر.

Dr. BETATACHE Ahmed,
Laboratoire de Recherche sur l'Effectivité de la Norme Juridique (LARENJ),
Faculté de Droit et des Sciences Politiques,
Université de Bejaia, 06000 Bejaia, Algérie.

الملخص:

صادق رؤساء الدول والحكومات الإفريقية على مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا من أجل إخراج القارة الإفريقية من التخلف ولتحقيق النمو والازدهار لشعوب القارة، وتم تحديد أهداف هذه المبادرة ووضعت آليات لإنجاحها وسبل لتنفيذها.

واجهت النيباد انتقادات شديدة من طرف معارضيها، حيث اعتبروها وسيلة لتكريس التبعية نحو الغرب، وقد تجلى ذلك من خلال سيطرة إيديولوجية الليبرالية الجديدة على مفاهيم هذه المبادرة، لذا ارتفعت العديد من الأصوات لإسقاطها.

الكلمات المفتاحية:

مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، النيباد، التنمية، إفريقيا، الحكم الراشد، التبعية.

The new partnership for africa's development « NEPAD »: achieving development or dedication?

Abstract:

The presidents of States and Governments in Africa endorsed the New Partnership for Africa's Development (NEPAD) initiative to bring Africa out of underdevelopment and to achieve growth and prosperity for the peoples of the continent.

NEPAD has been severely criticized by its opponents as a way of perpetuating dependence on the West. This has been demonstrated by the neo-liberal ideology's control over the concepts of this initiative, and so many voices have risen to bring it down.

Keywords:

New Partnership for Africa's Development, NEPAD, Development, Africa, Governance, Dependency.

* تمّ استلام المقال بتاريخ 2016/12/27 وتمّ تحكيمه بتاريخ 2017/05/18 وقُبل للنّشر بتاريخ 2017/12/10.

Le Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique « NEPAD »: Réalisation du développement ou consécration de la dépendance?

Résumé:

Les chefs d'Etats et de gouvernements africains ont adopté le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique «NEPAD » afin sortir le continent du sous-développement, et pour réaliser la croissance et la prospérité des peuples du continent. Les objectifs de cette initiative et les mécanismes de sa réussite ainsi que les moyens de sa mise en œuvre sont identifiés par avance.

Le NEPAD a fait face à de vives critiques par ses opposants en le considérant comme un moyen de perpétuer la dépendance envers l'occident, conséquence directe de la domination de l'idéologie new libérale sur les concepts et contours de cette initiative. Des voix s'élèvent alors pour son abandon.

Mots clés :

Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique, Le NEPAD, Le développement, L'Afrique, La bonne gouvernance, La dépendance.

مقدمة

تأسست منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 عقب استقلال معظم دول القارة الإفريقية، وانصب اهتمامها في البداية إلى استكمال تحرير البلدان التي مازالت تأن تحت وطأة الاستعمار وأنظمة الفصل العنصري. ومع بداية الثمانينات عزمت المنظمة النهوض بتنمية قارة أنهكتها قرون الاسترقاق والاستعمار والتخلف واستنزاف الموارد الطبيعية.

أطلقت منظمة الوحدة الإفريقية عدة مبادرات طموحة من شأنها وضع حد للتخلف والتبعية والتهميش الذي تعانيه لإفريقيا، أهمها خطة عمل لا غوس (1980) ومعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (1993)، اصطدمت كل المبادرات المطروحة بعراقيل وضعتها القوى الاقتصادية العظمى والمؤسسات المالية العالمية المتحكمة في دواليب الاقتصاد العالمي والتي تسعى إلى إبقاء العالم الثالث في حالة تبعية له، وذلك عبر فرض سياساته الاقتصادية، كبرامج التكيف الهيكلي التي لم تزد القارة الإفريقية إلا تخلفا وفقرا .

شهدت السنة الأخيرة من عمر منظمة الوحدة الإفريقية (2001) مولد مبادرة جديدة تنطوي على رؤية جديدة بشأن مستقبل القارة الإفريقية بهدف وضعها في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة في نفس الوقت بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي والتخلص من الضيق الناجم عن التخلف والإقصاء في عالم يتسم بالعولمة. تمت المصادقة على هذه المبادرة في قمة أبوجا (23 أكتوبر 2001) وأخذت تسمية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة اختصارا بـ "النيباد". وأصبحت هذه المبادرة هي الخطة التنموية للاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية في السنة الموالية (2002)[(1)].

تباينت المواقف الداخلية والخارجية من النيباد، فقد دافع عنها بشراسة قادة الدول المبادرين بها (جنوب إفريقيا، نيجيريا، الجزائر والسنغال) في المحافل الإفريقية والعالمية باعتبارها الفرصة التاريخية لإفريقيا للالتحاق بالركب العالمي، ورحبت بها الدول والتكتلات

الاقتصادية الكبرى ووعدت بتقديم الدعم لها، لكن من جهة أخرى ارتفعت أصوات من داخل إفريقيا منتقدة لها وداعية لإسقاطها في بعض الأحيان.

وسنحاول دراسة المبادرة والسبل التي رسمتها من أجل تنمية القارة الإفريقية وإخراجها من التخلف(أولا)، وأهم الزوايا التي هوجمت من خلالها النيباد واعتبرت وسيلة من وسائل الليبرالية الجديدة لتكريس تبعية إفريقيا للغرب(ثانيا).

أولا: خطة النيباد لتحقيق التنمية في إفريقيا

تختلف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا عن المبادرات التنموية الإفريقية السابقة من حيث الرؤية والأهداف والآليات. فالنيباد تتضمن رؤية جديدة للتنمية في إفريقيا حيث تم تحديد أهداف يتم الوصول إليها وفقا لبرنامج عمل يتضمن شروط وأولويات المبادرة، و الموارد التي يجب توفيرها ، وتم وضع الأجهزة التي من شأنها إدارة هذه المبادرة.

1- الرؤية الجديدة للتنمية في إطار النيباد

ظلت القارة الإفريقية، خلال أربعين سنة من استقلالها، تبحث عن الموارد المالية لتمويل مشاريعها التنموية. إلا أن ضعف بنيتها الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار، جعلها تعتمد على ثنائية القرض والمساعدة التي شكلت منطق التنمية الإفريقية. غير أنه، كما يشير إلى ذلك الرئيس السنغالي السابق "واد"، لم نر من قبل أي دولة تطورت بواسطة المعونات أو القروض أو كلاهما معا، حيث أثبتت هذه الثنائية حدودها ... وهذه القروض هي التي أنتجت مشكلة المديونية التي يتحتم على الأجيال القادمة أن تدفعها[(2)]. لذا تدعو الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إلى عكس هذا الوضع الشاذ عن طريق تغيير العلاقة التي تعززه، وإن الإفريقيين لا يطلبون استمرار المزيد من التبعية عن طريق المعونات، ولا الحصول على الامتيازات الهامشية[(3)].

يؤمن أصحاب مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أن هذه الأخيرة فرصة تاريخية تعرض نفسها لإنهاء التخلف الذي تعاني منه إفريقيا، وأن الموارد موجود بوفرة والمطلوب من أجل حشدها واستخدامها بصورة سليمة، هو وجود قيادة جريئة وواسعة التصور وملتزمة التزاما حقيقيا ببذل الجهود التنموية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر، علاوة على شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسؤولية مقتسمة واهتمام متبادل[(4)].

ما يميز النيباد عن المبادرات السابقة هو عزم الأفارقة أخذ زمام مستقبلهم بأيديهم، حيث أن القادة الأفارقة قد أخذوا العبر من تجاربهم الماضية، لذا فهم يعتبرون اليوم أن السلم و الأمن والديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان عناصر لا غنى عنها لتحقيق تنمية مستدامة[(5)]. كما أن أصحاب المبادرة لا يحملون مسؤولية تخلف وإفقار القارة الإفريقية إلى الاستعمار والحرب الباردة ودواليب النظام الاقتصادي الدولي لوحدهم،

بل إن الحكومات الإفريقية التي انتهجت سياسات فاشلة، وأقصت شعوبها في مسارات التنمية، تتحمل بدورها جزء كبير من المسؤولية[6].

ترى النيباد أن الظروف الحالية للقارة بامكانها إحداث انطلاقة حقيقية للقارة فعلى المستوى الداخلي بدأت تتكرس تقاليد ديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، حيث يجب أن يتم تعزيزها. أما على المستوى الدولي فإن إعلان الأمم المتحدة للألفية (2000) يؤكد استعداد المجتمع الدولي لدعم جهود إفريقيا لمعالجة التخلف والتهميش في القارة.

تعتمد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أساسا على القناعة والإرادة السياسية الجديدة للقادة الأفارقة، وتتمركز حول الملكية والإدارة الإفريقية لها، حيث أن هذه المبادرة يتم تصورها على أنها رؤية طويلة المدى لبرنامج تملكه وتقوده إفريقيا[7].

ترمي إستراتيجية النيباد إلى تحقيق نمو وتنمية اقتصادية وعمالة متزايدة، وإلى تخفيف حدة الفقر والحد من الظلم، وتنويع الأنشطة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية وزيادة حجم الصادرات، وزيادة التكامل الأفريقي[8].

2- أهداف النيباد

ميزت النيباد بين الأهداف طويلة الأجل غير محددة زمنيا، والأهداف المحددة بإطار زمني.

تتمثل الأهداف طويلة الأجل، والتي لم يوضع لها إطار زمني، في القضاء على الفقر، ووضع الدول الإفريقية فرديا و جماعيا في طريق النمو المستمر والتنمية، وإنهاء تهميش إفريقيا، والارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي، وتجاوز إقصاء المرأة وعزلها[9].

تشمل الأهداف المحددة بإطار زمني تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7% سنويا على الأقل لمدة 15 سنة تقريبا، وضمان تحقيق القارة لـ "أهداف الألفية" المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة[10]، و المتعلقة بتخفيف الفقر، والتعليم والصحة و البيئة وغيرها[11].

3- برنامج عمل النيباد

سطرت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا برنامجا واعدا للوصول للتنمية المنشودة عبر وضعها لمجموعة من الشروط يجب تحقيقها تحديدها لأولويات قطاعية تحظى بالأولوية وكيفية تعبئة الموارد لتجسيدها.

أ- شروط تحقيق التنمية

يتوقف نجاح النيباد، لتحقيق أهدافها، على شروط أساسية عبارة عن عدد من المبادرات التي يلتزم القادة الأفارقة فرادى ومجتمعين بالعمل على تنفيذها، كشروط لنجاحها وهي:

1- مبادرة السلام و الأمن

2- مبادرة الديمقراطية و الإدارة السياسية

3- مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت[(12)].

واحتلت مسألة الحكم الراشد حيزا هاما في وثيقة النيباد باعتباره أحد شروط التنمية المستدامة، فقد اعتبرت أن هدف هذه المبادرة هو دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الدول الإفريقية.

وقد فصلت الدول الإفريقية مبادئ الحكم السياسي والاقتصادي في وثيقة خاصة تسمى "إعلان عن الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي، والحكم في مجال الشركات الخاصة"[(13)]. حيث يعترف القادة الأفارقة بموجب هذا الإعلان بأنه لا يمكن تحقيق التنمية في غياب ديمقراطية حقيقية واحترام حقوق الإنسان والسلم والحكم الراشد، ويلتزمون باحترام المعايير العالمية في مجال الديمقراطية التي تمثل التعددية السياسية والحزبية والنقابية، وتنظيم دوريا انتخابات ديمقراطية حرة، والعدالة والشفافية مكونات أساسية لها، من أجل السماح للشعوب بالاختيار الحر لقياداتهم[(14)].

ب- تحديد الأولويات القطاعية

تسعى النيباد إلى إعطاء دفع جديد للتنمية في القارة الإفريقية وذلك لسد الفجوة الحالية في مجال القطاعات ذات الأولوية لتمكين إفريقيا من اللحاق بباقي المناطق المتقدمة من العالم[(15)]، لذا حددت المجالات التالية كقطاعات ذات أولوية:

1- البنى التحتية

2- الموارد البشرية

3- الزراعة

4- البيئة

5- الثقافة

6- العلوم والتكنولوجيا[(16)].

ج- تعبئة الموارد

سطرت النيباد خطة بشأن تعبئة الموارد اللازمة لوضع برامجها موضع التنفيذ تتمثل في:

1- مبادرة تدفقات رأس المال: و قد تضمنت تقديرا للموارد المالية المطلوبة لتمويل برامج النيباد، حيث قدرتها الوثيقة بنحو 64 مليار دولار أمريكي سنويا (لمدة 15 سنة تقريبا).

2- مبادرة النفاذ إلى الأسواق: تعتبر النيباد تحسين قدرة الصادرات الإفريقية على الوصول إلى الأسواق العالمية، جانبا رئيسيا لعملية تعبئة الموارد. وتلخص المبادرة السبيل إلى ذلك في مبدأ واحد هو تنويع الإنتاج [(17)].

4- إدارة النيباد

نصت المبادرة على إنشاء لجنة تنفيذ تابعة لرؤساء الدول الإفريقية، تتكون من رؤساء 15 دولة (تم توسيعها إلى 20 دولة بعد ذلك)منها بينها الدول الخمس المؤسسة للنيباد (وهي الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال ومصر المكلفين بالترويج للمبادرة). و تتمثل مهام لجنة التنفيذ في تحديد المسائل الاستراتيجية التي تحتاج إلى إجراء البحوث والتخطيط والإدارة، وتشكيل آليات لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها، ومدى التقدم المحرز في تنفيذ المقررات السابقة، واتخاذ الخطوات الملائمة لمعالجة المشاكل والتأخيرات[18].

تم الاتفاق، بشكل منفصل، على إنشاء آلية مراجعة النظراء الإفريقية، ترتكز على أساس الانضمام الطوعي. و تسعى الآلية إلى تعزيز التقيد بالالتزامات المتضمنة في هذا الإعلان والوفاء بها. و تحدد الآلية المؤسسات و الإجراءات التي ستوجه المراجعات المستقبلية من جانب النظراء، استنادا إلى مواثيق و معايير متفق عليها للديمقراطية و إدارة الحكم السياسي و الاقتصادي و إدارة المؤسسات.

ترتبط مراجعة النظراء كطريقة عمل ارتباطا وثيقا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتقدم المنظمة تعريفا لمراجعة النظراء باعتبارها في الأساس عملية تمحيص لأداء الدولة أو ممارستها في مجال معين عن طريق دول أخرى. ويتمثل الهدف من الممارسة في مساعدة الدولة التي تخضع للمراجعة في تحسين عملية صنع القرار فيها، وتبني أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير والمبادئ المقررة.

وتعتبر مراجعة النظراء بمثابة مناقشة بين جهات متساوية، وليست استجوابا من قبل هيئة عليا ستصدر حكما أو عقابا، وهو ما يجعل المراجعة أداة أكثر مرونة، إذ تكون الدولة أكثر استعدادا لقبول النقد في ظل إدراك الأطراف أن ذلك لا يقود إلى الالتزام بموقف صارم أو مسار عمل إجباري[19].

تمثل الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء مركز تعميق الديمقراطية وترويج الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي التي تترجم عزمها تحسين الحكامة على مستوى جميع الأصعدة، وإلى غاية 2015 انخرطت 35 دولة عضو في للاتحاد الإفريقي في هذه الآلية، وتم تقييم 17 دولة من طرف النظراء[20].

ثانيا: تكريس التبعية للغرب من خلال مبادرة النيباد

بالرغم من الحملة الدعائية الكبيرة التي قام بها القادة الأفارقة للترويج للنيباد قاريا وعالميا والترحيب الدولي لها، إلا أن أصواتا عديدة من القارة الإفريقية، خاصة من الأكاديميين والمجتمع المدني، رفضت هذه المبادرة ودعت إلى إسقاطها فقد شككت أولا في

مدى صحة الملكية الإفريقية لهذه المبادرة، واتهام هذه الأخيرة بأنها تتبنى دون تحفظ الأطر الفكرية النيولبرالية، وأنها وسيلة لمواصلة الاستغلال الرأسمالي للقارة الإفريقية.

1- مدى صحة الملكية الإفريقية للنيباد

رغم أن النيباد وصفت نفسها بأنها رؤية طويلة المدى لبرنامج تنمية تملكه وتقوده إفريقيا[21] إلا أن الكثير من الأصوات داخل القارة الإفريقية شككت في مدى صحة هذه الملكية، وأكدت على أن هذه المبادرة مفروضة من طرف الغرب على إفريقيا، فقد تساءل البعض عن توقيت إعلانها الذي يتزامن مع ميلاد الاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية، فهل هذه المبادرة جاءت لتتجاوز الاتحاد الإفريقي؟ وحتى مقر النيباد (بريتوريا-جنوب إفريقيا) تم إبعاده عن مقر الاتحاد الإفريقي (أديس أبابا-إثيوبيا). لذا يعتقد الكثير من المراقبين أن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا كانت بإيعاز من القوى العظمى لكبح جماح الزعيم الليبي معمر القذافي الذي كان وراء تأسيس الاتحاد الإفريقي. هذا التساؤل يعيدنا إلى الوراء، إلى مخطط عمل لاغوس الذي صاغه القادة الأفارقة سنة 1980 من أجل بعث اقتصاد كان يعاني أزمة، هذا المخطط عرقل من طرف المجموعة الدولية عبر مبادرة غربية هي "التنمية المتسارعة لإفريقيا جنوب الصحراء" والتي أفرزت برامج التكيف الهيكلي الذي ظلت القارة الإفريقية تعاني من نتائجه الوخيمة إلى يومنا هذا[22].

كما أن النيباد تتجاهل تماما معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (1991) كإطار للتنمية في القارة الإفريقية[23]، الأمر الذي أكده فيما بعد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي أعرب عن الاقتناع الكامل بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، ذلك بغية تعزيز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في أفريقيا، ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة بصورة أكثر فعالية[24]، وهذا يؤكد وجود تضارب بين نصين صادرين عن منظمة الوحدة الإفريقية في نفس الفترة، وهما القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مما يعزز الأطروحات القائلة بعدم ملكية الأفارقة للنيباد، وأن هذه الأخيرة كانت مفروضة من قبل القوى الاقتصادية العالمية لفرض نموذج تنموي على مقاسها، وعرقلة أي مبادرة إفريقية ترمي إلى اعتماد الأفارقة على أنفسهم للخروج من التخلف.

2- تبني النيباد للأطر الفكرية النيولبرالية

تجاهل النيباد الحق في التنمية، و هو الحق الذي لعب الأفارقة دورا كبيرا في ظهوره فهم أول من نادوا به، ووضع أسسه الفقيه الإفريقي كيبا مباي، و كان الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب أول اتفاقية دولية تعترف به. و قد كان من المفروض أن يكون

هذا الحق هو الهدف الأساسي الذي تسعى المبادرة الإفريقية من أجل تحقيقه[25]. لكن مقابل ذلك حل محله مصطلح جديد في القاموس الإفريقي وهو الحكم الراشد الرائج في أدبيات المؤسسات المالية الدولية المانحة منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، ليكون حجر أساس هذه المبادرة.

اعتبر بعض المحللين الأفارقة و بعض المنظمات غير الحكومية الإفريقية أن تضمين هذا مبدأ الحكم الراشد في وثيقة النيباد ما هو إلا نوع جديد من المشروطية التي فرضتها الدول الإفريقية على نفسها، فهو مبدأ نقل من أدبيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و خطاب الدول الغربية المانحة إلى وثيقة النيباد دون التفكير في خصوصية الواقع الإفريقي، فبدلا من أن تسعى المبادرة إلى المراجعة النقدية للنماذج والمفاهيم الغربية للتنمية، و وضع صياغة بديلة اكتفت بقبول النموذج الغربي للتنمية بمفرداته، و منها الحكم الراشد. كذلك فإن هذا المبدأ لن يؤدي إلى تحقيق التنمية الإفريقية، إذ أنه يمثل إطارا يجعل العوامل السياسية عنصرا تابعا في الإطار الأوسع للسياسات الليبرالية الجديدة، بينما لابد أن تعتمد التنمية الإفريقية المستدامة على إطار يجعل الأبعاد السياسية جزءا لا يتجزأ من العملية التنموية[26].

ويستغرب البعض في ترك الدول الإفريقية مسألة التفصيل في مؤشرات ومعايير الحكم الراشد إلى لجان فنية مدعومة من المؤسسات الدولية، ولم يتم اللجوء إلى حوار مشترك إفريقي يضبط مفهوم الحكم الراشد، مما يطرح التساؤل حول جدية وخصوصية المبادرة للواقع الإفريقي أم أن الأمر يتعلق بتكريس نمط من التبعية الفكرية لجذب الدعم الدولي للمبادرة[27].

يذهب المفكر سمير أمين إلى أبعد من ذلك، حيث يؤكد أن دعاوي الحكم الراشد يمكن أن تفسر في إطار ما أسماه بالمرحلة الثالثة للاستعمار الرأسمالي، والتي تقترن بخطاب إيديولوجي جديد يحافظ على مبدأ التدخل لمبررات الديمقراطية والحكم الراشد، وهذه الدعاوي مجرد أدوات سياسية للإدارة الليبرالية الجديدة، مما يجعل الحكم الراشد مجرد اقتراب لتدشين مرحلة جديدة من سياسات المشروطية وتعبير عم نمط جديد من التبعية[28].

وهناك من يعتبر أن النيباد منضوية تحت لواء "توافق واشنطن" والإطار الفكري لبرامج التكيف الهيكلي التي شوهت مسار التنمية الإفريقية، وتبنت نموذجا للتراكم لا يلائم ظروف التنمية في القارة الإفريقية، لذلك هناك قلق من أن تسفر المبادرة عن تفاقم وترسيخ تبعية إفريقيا[29].

إنتقد المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية "كوديسريا" وشبكة العالم الثالث-إفريقيا النيباد باعتبارها تعزز اندماجا غير مناسب لاقتصاديات إفريقيا في النظام العالمي، كما نظرا إلى النيباد بوصفها إطارا للسياسات الاقتصادية النيولبرالية، يتم من خلاله تكرار حزم التكييف الهيكلي التي استغرقت من إفريقيا عقدين وأحدثت الآثار الكارثية المعروفة. كما رفضت الكثير من منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان الإفريقية مبادرة نيباد كلية لأنها تقبل بأسس الفكر النيولبرالي الذي يشكل أساس برامج التكيف الهيكلي، وتنسجم وتوافق واشنطن ومن ثم فهي على الأرجح تعمل على توطيد وتعزيز إخضاع إفريقيا في النظام العالمي(30).

3- النيباد: استمرار الاستغلال الرأسمالي الغربي للقارة الإفريقية

لم تتحل النيباد بالواقعية، حين افترضت أن الرأسمالية الغربية سوف تمد يد العون لإفريقيا لانتشالها من براثن التخلف و الفقر، و إدماجها في الاقتصاد العالمي على أساس علاقة "شراكة" متكافئة و عادلة، فهذه القوى الغربية ما هي إلا القوى الاستعمارية نفسها التي قامت بنهب الموارد الإفريقية في العهد الاستعماري، و مازالت تفعل ذلك في ظل آليات النظام السياسي والاقتصادي العالمي الراهن و هياكله. و ما علاقة "الشراكة الجديدة" التي تدعو إليها النيباد إلا ترسيخا "للمشروطية" التي تفرضها الدول الغربية و المؤسسات المالية الدولية على إفريقيا. بل وتعميقا لتلك المشروطية في ظل علاقة غير متكافئة بين الطرفين، تجعل عبء تصحيح " نظام القرون الاستعمارية الغابرة"، يقع أساسا على عاتق الدول الإفريقية، لا على الأطراف التي استفادت من علاقات الاستغلال من الماضي و الحاضر(31).

يعكس الواقع الدولي تنافسا اقتصاديا شرسا بين الدول الصناعية الكبرى على موارد القارة الإفريقية، وقد امتد ذلك إلى المجال السياسي بدليل دور بعض الأطراف الدولية في العديد من بؤر التوتر في القارة، كما تسعى الشركات الكبرى ومن ورائها الدول الصناعية الكبرى إلى التوسع في الأسواق الإفريقية بل والسيطرة عليها، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف موارد القارة والتأثير على أبعاد التنمية المستدامة في المنطقة(32).

خاتمة

رغم الجهود المبذولة من طرف القادة الأفارقة من أجل إخراج القارة الإفريقية من التخلف عبر تبنيهم لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، إلا أن هذه الأخيرة لم تكن في مستوى التطلعات والآمال المرجوة، رغم الأهداف المسطرة والآليات الموضوعة، ذلك لأن هذه المبادرة ارتبطت منذ بدايتها بوهم دعم العالم المتقدم لها، لكن التاريخ والواقع أثبتا أن القوى الرأسمالية الكبرى لديها عملة واحدة وهي استغلال ثروات العالم الثالث دون مقابل. فالشراكة التي سطرتها النيباد بين الشمال والجنوب شراكة غير متكافئة ونتيجتها

محسومة مسبقا فالرابح بالتأكيد سيكون الشمال الذي يتحكم في دواليب الاقتصاد العالمي والخاسر سيكون الجنوب الذي عانى ويعاني من قرون الاستغلال.

لن يكون مصير النيباد أفضل من مصير المبادرات الإفريقية السابقة التي باءت بالفشل، لأن مقومات النجاح لم تتوافر فيها، وكل الظروف الداخلية والخارجية كانت ضدها. إن أي مبادرة لتنمية إفريقيا يجب أن تكون نابعة من الواقع الإفريقي وواعية بالواقع الاقتصادي والسياسي العالمي، لذا يجب على القارة الإفريقية أن تعتمد على نفسها للخروج من التبعية والتخلف، ذلك لأنها تملك كل المؤهلات البشرية والمادية للرقي والازدهار، فأي خطة تنموية مستقبلية يجب أن تكون مستقلة تماما لضمان نجاحها.

الهوامش:

(1) للتفصيل في مراحل نشأة النيباد أنظر: عراقي عبد العزيز الشربيني، المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ماي 2002، ص5.

(2) أنظر:

Abdoulay WADE, Le financement entre nécession économique et crise des projets politiques, in : Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, Maisonneuve et larose, Paris,2002, p10.

(3) أنظر النقطة 5 من مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، صادرة عن لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية بشأن "الشراكة الجديدة" في أبوجا، بتاريخ 23 أكتوبر 2001..

(4) أنظر النقطة 6 من النيباد.

(5) أنظر:

Martin OUKOUDA, Le NEPAD, un nouvel espoir pour l’Afrique, in : Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique,op-cit, p 21.

(6) فصلت النيباد أسباب الافقار التاريخي للقارة الإفريقية في النقاط من 18 إلى 23.

(7) أنظر النقاط من 45 إلى 47 من النيباد.

(8) أنظر النقطة 6 من النيباد.

(9) فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، مجلة الأستاذ، العدد 201 لسنة 2012، جامعة بغداد ص427. متوفر على الموقع: http://alustathiq.com/LionImages/News/201-22.pdf

(10) حول أهداف الألفية أنظر الصفحة الالكترونية الخاصة بها على موقع الأمم المتحدة:

http://www.un.org/ar/millenniumgoals

(11) أنظر النقطة 68 من النيباد.

(12) أنظر النقاط من 71 إلى 89 من النيباد.

(13) راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص 113.

(14) أنظر:

Fouda Séraphin MAGLONE, Le NEPAD et la bonne gouvernance: Premiere radiographie, premiere enseignement, in: Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique,op-cit, p 153.

(15) أنظر:

Bruno BEKDO-EBE, Le NEPAD et la reflexion sur le développement, in : Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, op-cit, p 145.

(16) فصلت النيباد القطاعات ذات الأولوية في النقاط من 96 إلى 173.

(17) فصلت النيباد خطة تعبئة الموارد في النقاط من 144 إلى 170.

(18) أنظر النقطتين 200 و 201 من النيباد.

(19) نشوى مختار حسين محمد، الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في إطار النيباد ودور المجتمع المدني الأفريقي، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2014، ص 107.

(20) أنظر:

NEPAD, Principaux résultats en matiere de développement, Rapport d'activités exercice 2015, Johannesburg , 2015 , p 08.

(21) أنظر النقطة 16 من النيباد.

(22) أنظر:

John IGUE, « Le NEPAD : initiative de la derniere chance ? », in : Revue international et strategique,2002/2, n° 46, p103.Disponible sur le site : https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RIS_046_0103.

(23) حول الجماعة الاقتصادية الإفريقية أنظر: مصطفى سلامة حسين، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثالث، جامعة الإسكندرية، 1991، وأنظر أيضا: أحمد بطاطاش، جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016، ص146.

(24) أنظر ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وأنظر: فرج عبد الفتاح فرج، إمكانية التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الإفريقية في ظل الإتحاد الإفريقي، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001، وأنظر أيضا أحمد بطاطاش، المرجع السابق ص 177.

(25) أنظر: أحمد بطاطاش، الحق في التنمية: المساهمة الإفريقية في منظومة حقوق الإنسان، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، عدد 02-2015، ص 420.

(26) راوية توفيق، المرجع السابق، ص 16.

(27) عبد الناصر نونة، حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، العدد 8، جانفي 2016، ص 341.

(28) المرجع السابق، ص 343.

(29) فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، دون ذكر سنة المناقشة، ص 116.

(30) دجيني أريدو،آفاق وتحديات مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية،مختارات منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا"أوسريا"، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، الطبعة العربية، العدد الأول، مارس 2004، ص21.

(31) عراقي عبد العزيز الشربيني، نيباد و إستراتيجية التنمية الإفريقية، استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2003، ص 60.

(32) عبد الناصر نونة، المرجع السابق، ص 342.